هوامش

(داعش) لا يؤذي الأتراك!

عبدالله الأيوبي

إنسانيا لا بد أن يفرح المرء مع كل خبر يفيد بتخليص أو تحرير أي رهينة من أيدي الجماعات الإرهابية، وخاصة تلك التي امتهنت الذبح الهمجي كما يفعل ما يعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والتي لم تتردد عن التباهي بجرائم قطع الرؤوس البشرية وبثها على شبكات التواصل الاجتماعي، يدخل في ذلك خبر إطلاق الرهائن الأتراك الذين احتجزهم (داعش) حين اجتاح مدينة الموصل العراقية واقتحم القنصلية التركية في المدينة، لكن خبر إطلاق الرهائن الأتراك أثار شكوكا حول ضلوع الحكومة التركية في عملية «تفاوض» مع (داعش) وربما إطلاق عناصر محسوبة على التنظيم الإرهابي أو أعضاء فيه وهو ما لم يؤكده أو ينفيه صراحة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حيث قال: «لم تكن هناك أبدا مساومة من أجل المال، لكن مفاوضات دبلوماسية وسياسية فقط وهذا انتصار دبلوماسي».

من الطبيعي والمؤكد أن الرئيس التركي لن يكشف عن الظروف والتفاصيل التي تمت فيما يتعلق بإطلاق المواطنين الأتراك من أسر (داعش)، والأقرب أن تكون هناك صفقة سياسية منها مالية، فالتنظيم الإرهابي يتلقى عبر تركيا ما يكفي من مساعدات مختلفة، فالأرجح أن هناك صفقة أو لنقل تفاهمات سياسية ضمنت إطلاق سراح الأتراك المختطفين من قبل التنظيم المذكور، مقابل استمرار تركيا في إغماض أعينها عن الشريان اللوجستي الذي تتغذى عبره (داعش) وغيرها من التنظيمات، وهو أهم شريان وخاصة في هذا الأيام حيث الحشد ضد (داعش) يتسع وتتقلص معه المنافذ التي يتغذى عبرها.

بغض النظر عن ظروف وملابسات إطلاق سراح الرهائن الأتراك، فإن عملية تحريرهم أو إطلاقهم هي بحد ذاتها خبر مفرح ومرحب إذ ليس لهؤلاء الأبرياء دور فيما يواجهه (داعش) من حشود تستهدفه في العراق وسوريا، ناهيك عن أن من بين الرهائن هناك نساء وأطفال، مع أن (داعش) ليس في قلب أعضائه رحمة تحول دون الإقدام على جريمة قتل الأطفال والنساء والشيوخ فقد مارس مثل هذه الجرائم في أكثر من مدينة ومحافظة عراقية وسورية، ولكن تبقى علامة الاستفهام قائمة حول هذا التطور الإيجابي فيما يتعلق بالرهائن الأتراك.

تركيا مثلا لم تنجر بصراحة وبقوة، كغيرها للاشتراك في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على (داعش)، فهناك حسابات عدة لدى القيادة التركية فيما يتعلق بهذه المسألة، أولها أن الموافقة السريعة والعلنية والصريحة بالانضمام إلى هذا التحالف يعني الحكم بالقتل على الرعايا الأتراك الرهائن لدى الجماعة الإرهابية في الموصل، وخاصة أنها نفذت جريمتي قتل بحق أمريكيين وبريطاني انتقاما من توجه الدولتين للانخراط في الحرب ضد (داعش)، أضف إلى هذا السبب، أن لتركيا دورا في تعاظم قوة هذا التنظيم وخاصة في الأراضي السورية.

فكما هو معروف أن تركيا مثلت الشريان الحيوي لمعظم العناصر التي تدفقت من الخارج إلى الداخل السوري على مدى ما يقارب الأربع سنوات منذ اندلاع الأحداث في سوريا عام ٢٠١١، فالدور التركي في دعم الجماعات المسلحة التي تقاتل السلطة في سوريا ليس مخفيا، فأنقرة لم تكتف بدعم جماعة الإخوان المسلمين التي هي جزء من المعارضة المسلحة في سوريا، باعتبار الجماعة هي الفصيل الأقرب عقديا وسياسيا لنظام الحكم الإسلامي القائم في تركيا حاليا، وإنما قدمت دعمها لجميع المقاتلين القادمين في دول عدة للقتال في سوريا، والكثير من هؤلاء انخرطوا في صفوف (داعش) وجبهة النصرة، وهما أخطر تنظيمين إرهابيين على الأراضي السورية.

فالخوف على مصير الرهائن الأتراك الذين احتجزهم (داعش) لم يكن سوى سبب موضوعي ومؤقت حال دون تصريح الحكومة التركية بإعطاء الضوء الأخضر للانخراط مباشرة في الحرب المعلنة على تنظيم (داعش) إذ أن التنظيم المذكور كان سيبدأ في إعدام هؤلاء الرهائن كما فعل مع الأمريكيين والبريطاني، لكن السبب الأهم في امتناع تركيا عن هذه المشاركة هو الموقف التركي الحقيقي من هذا التنظيم ومن غيره من التنظيمات التي استخدمتها السياسة التركية في علاقاتها مع جيرانها، وخاصة سوريا.

فتركيا اليوم تقف في معزل عن التحالف الدولي الذي يستهدف القضاء على تنظيم (داعش) حفاظا على مصالح القوى الكبرى في المنطقة بعد أن أظهر التنظيم تحديا صريحا لهذه القوى وباشر في تهديد مصالحها وخاصة بعد اجتياحه لأجزاء كبيرة من العراق ناهيك عن سيطرته على مناطق شاسعة من سوريا، فأنقرة، لم تقرأ بعد ما يحمله هذا التنظيم من تهديد لمصالحها وأمنها القومي في المستقبل، رغم أنها الدولة التي ساهمت في رعايته وتضخيمه بالمساعدات البشرية والمادية التي كانت تتدفق عليه عبر أراضيها، لكن تركيا يبدو أنها لم تتعلم من حلفائها الذين ساروا على نفس الطريق من قبل ثم أدركوا أخيرا مخاطر هذا التنظيم.

أين العالم العربي من اليوم العالمي للسلام؟

يصادف في هذا الشهر مناسبتان لهما أهمية خاصة في العالم العربي وهما مناسبة اليوم العالمي للديمقراطية في ١٥ سبتمبر واليوم العالمي للسلام في ٢١ سبتمبر. نحن في العالم العربي بحاجة إلى هاتين القيمتين لتخطي المآسي التي تمر بها الأمة. وبحاجة إلى فهم عميق للترابط بين السلام والديمقراطية. فالديمقراطية هي آلية لخلق توازن بين قوى المجتمع تحد من تغول المتنفذين وتوفر قنوات التظلم من خلال حرية الرأي الذي يشكل صمام الأمان الذي ينبئ بوجود الخلل فيتصدى النظام الديمقراطي بآلياته في المشاركة في السلطة والثروة وفي حرية التعبير وبآليات حل النزاعات والخلافات.

في هذا الشهر قدم الشعب البريطاني صورة ناصعة لكيفية حل مثل هذه النزاعات بآلية الاستفتاء الديمقراطي، فحسم مصير اسكتلندا بالبقاء في اتحاد المملكة المتحدة من دون إراقة دماء ومن دون معاناة. لم ينقسم المجتمع ولم تمتلئ السجون بالمنشقين الأسكتلنديين، ولا حتى تدخلت الملكة بشكل علني في اصطفاف شعبي مع أو ضد، بل كانت فوق الاختلاف وتركت الامر للساسة والقيادات المجتمعية في طرح حججهم بشكل حضاري تجلت فيه قيم الديمقراطية المتسامحة. تقبل الطرفان نتيجة الاستفتاء، لم يطعن احد في النتيجة؛ أولا لأنها تمت ضمن الآليات الديمقراطية المتفق عليها؛ وثانيا لأنها تمت وفق قواعد الشفافية ووسائل الرقابة العلنية. لم تتعرض عملية الاستفتاء للتشويه بالرشاوى أو تدخل السلطات لمصادرة حق الناس في التعبير عن الرأي. اثبتت بريطانيا ان الآلية الصالحة توفر على المجتمعات الكثير من المعاناة والآلام وسفك الدماء. لذلك قبل الخصمان بالنتائج. والاهم ان قائد حملة نعم للانفصال تحمل المسؤولية وقدم استقالته ليختار الشعب بدلا من قيادة مرحلة جديدة.

الاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية وباليوم العالمي للسلام يوحي بالترابط بين الديمقراطية والتنمية والسلام وحقوق الانسان. مر هذا العيد على كثير من الدول العربية وهي في صراع مرير مسلح وغير مسلح، بين أنظمة وشعوب وبين قوى سياسية مختلفة تحلم بنظم ديمقراطية فلم تحصل إلا على قشورها الخارجية. الصراع محتدم بين أنظمة تريد ان تتلبس بمظاهر الديمقراطية بينما هي في الواقع تعيش على فرضيات تجاوزها الزمن تقوم على مفهوم ان الدولة والأرض والمال هي ملك النظام، يجود بما يريد للشعب الذي يجب ان يقبل وإلاّ تعرض للعقاب وللقمع والاتهام بالإرهاب والعمالة للخارج.

بقلم:
د. محمد عيسى الكويتي

نصيب الشعوب العربية ان ترى كيف تتقدم الأمم الاخرى وتتطور وتتنافس مع شعوب العالم في الإنتاج وفي الرخاء الحقيقي، بينما الدول العربية منقسمة على نفسها أضعفها الصراع إلى حد ان أنظمة عربية أصبحت تضرب فئات الشعب بعضه ببعض لكي تبقى. وما يزيد الأمر وبالا ما تقوم به الحركات الإسلامية من تشويه للإسلام بإرهابها وتعصبها فتمنح للأنظمة فرصة محاربة المجتمع بأسره بسببها.

متى تقتنع الأنظمة العربية بأن الديمقراطية ليست ترفا بل انها تنطوي على أدوات ونظم تُمكن المجتمع والدولة والأفراد من خلق حالة من الاستقرار والتوازن بين سلطات الدولة وبين قوة المجتمع وبين حقوق الانسان وصولا إلى السلم الاهلي. أي ان الدولة تدير العدالة في توزيع الثروة وفق قواعد متفق عليها مسبقا بين الحكم والشعب.

هناك من يرى ان السياسة أفسدت الحياة الاقتصادية وينادي بالاهتمام بالاقتصاد وتنحية السياسة جانبا. هذه المقولة تتجاهل حاجة النشاط الاقتصادي سواء في مرحلة الإنتاج أو في مرحلة توزيع الثروة إلى ادارة مصالح مختلفة ومتضاربة في بعض الحالات. السياسة هي التي تنظم هذه العلاقة وتوازن بين مختلف المصالح وخصوصا في توزيع الثروة ليتم وفق قرارات سياسية ضمن آليات ديمقراطية تنشد العدالة والانصاف.

تنطلق الديمقراطية من حاجة تنموية يُجمع العالم على ان اهم اعدائها الفساد والصراعات الناجمة عنه. لذلك تقع محاربة الفساد في قلب العملية الديمقراطية. ان استشراء الفساد في أي مجتمع هو مؤشر على تغول السلطة على المجتمع ومنعه من إبداء الرأي وقمعه وإدخال الخوف فيه على جميع المستويات. هذا الخوف يؤدي إلى انتشار النفاق والمحاباة والمحسوبية وبالتالي قتل الابداع وإفساد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ما حدث ويحدث في العالم العربي من ثورات وصراعات واحتجاجات هي نتيجة وجود هذا التباين الكبير بين سلطة وقوة الدولة واستبدادها مقارنة بضعف المجتمع وعدم قدرته على التأثير في القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفي سن القوانين التي تحفظ مصالح مختلف فئاته.

وأي تعديلات دستورية أو قانونية لا تأخذ في الاعتبار أهمية هذا التوازن في النظام الديمقراطي فإنها تعرض استقرارها للخطر. قد يتأتى للدولة في وقت ما ان تفرض رؤيتها على الآخرين ولكن هذا لا يدوم وسرعان ما يؤدي اختلال التوازن إلى اضطرابات مجتمعية تهز كيان الدولة. الخطأ الذي وقعت فيه الدول العربية هي افتراضها ان الدولة قادرة على فرض أي نظام أو أي تسوية باستخدام أدوات قمعية أو ضرب المجتمع بعضه ببعض وتخويفه، أو الالتفاف على مبادئ أساسية في الديمقراطية مثل المساءلة الحقيقية والشفافية وحرية الرأي.

لكن هذه الفرضية تنهار عندما يؤدي هذا الخلل إلى فقدان قدرة المجتمع على المساءلة والمحاسبة، فيتعرض لمصادرة حرية الرأي والتضييق على الصحافة. حينها يشعر المتنفذون في السلطة بالأمن والاطمئنان فتزيد من نهمهم وشراهتهم فيزداد الفساد ويزداد الاستئثار بالثروة. هذه النتيجة تؤثر على الاستثمار وعلى التنمية فتقل فرص العمل ويزداد الفقر والشعور بالتهميش والظلم. هذه وصفة للثورات والاحتجاجات ونمو الإرهاب.

mkuwaiti@batelco.com.bh

الحرب على «داعش».. هل هي نهاية للإرهاب أم بداية لحرب كبرى؟!

عُقد في جدة في الأيام القليلة الماضية المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وقد كان الهدف من هذا المؤتمر هو الخروج بتصور موحد لمكافحة تنظيم داعش والقضاء عليه بصفة خاصة، والقضاء على كافة التنظيمات الإرهابية الأخرى بصفة عامة.

وقد شارك في هذا المؤتمر جميع دول مجلس التعاون الخليجي العربية والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والعراق ولبنان والأردن، وأكدت الدول المشاركة في أعمال هذا المؤتمر ضرورة مواجهة الإرهاب وحتمية استئصاله من جذوره، وعدم السماح للمليشيات الإرهابية بأن تعكر صفو الاستقرار داخل الوطن، وعدم إعطائها الفرصة في زرع الألم والأشواك في شوارع العواصم العربية!

وواضح لكل الشعوب وتحديدا للشعوب العربية مدى مصداقية الدول العربية المشاركة في التحالف ضد التنظيمات الإرهابية، لكن لا أعتقد أن هذه الشعوب العربية تجمع على مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية أو تركيا، وحسن نواياهما في القضاء على الحركات الإرهابية في المنطقة العربية، وأن يعم الاستقرار كل أرجاء الوطن!

ومظاهر عدم الإجماع متعددة، ففيما يخص تركيا، هناك علامة استفهام على عدم مشاركتها في البيان الختامي لمؤتمر جدة، فعلى الرغم من مشاركتها في الاجتماع، فإنها لم تشارك في البيان، بالإضافة إلى ما تناولته وسائل الإعلام المختلفة، أن جون كيري وزير الخارجية الأمريكي يحاول إقناع تركيا بالمشاركة في صد داعش والقضاء عليها !

كما أن تركيا مازالت تدعم ما يحدث في مصر من عمليات إرهابية وتخريبية لكل المنشآت الحيوية، ولم يخرج تصريح واضح من الإدارة التركية للتنديد بما يحدث في مصر من إرهاب ممنهج، ومن عمليات تدمير للبنية التحتية، بالإضافة إلى مواقفها المضادة لإرادة الشعب المصري، وعدم الاعتراف بثورة الثلاثين من يونيه، وذلك لأنها حطمت حلمها بتأسيس الدولة الكبرى على غرار الدولة العثمانية!

وفيما يخص الجانب الأمريكي، هناك عدة تساؤلات:

لماذا تأخر خطاب أوباما حول مكافحة داعش والتنظيمات الإرهابية؟!

ولماذا كل هذا الحرص الأمريكي على تشكيل تحالف تشارك فيه الدول العربية وتركيا من دون مشاركة إيران التي مكنتها أمريكا من العراق؟!

فإذا كان الشأن عربياً، وليس لإيران أية علاقة به، ومن غير الملائم مشاركتها، فما إذن علاقة تركيا بالشأن العربي؟!

وليس ذلك دفاعا عن مشاركة إيران في الحرب على داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية، لأنني لا أثق في النوايا الإيرانية تجاه المنطقة العربية، فالحرس الثوري الإيراني يدعم حزب الله في لبنان والذي شارك مع نظام الأسد في إبادة الشعب السوري، كما أن الحرس الثوري يدعم الحوثيين في اليمن، أي أنه عمل على تشكيل جيوش موازية للجيوش الوطنية، مما أدى إلى ضياع هيبة الدولة، ووجود ظروف مستمرة ومواتية لخلق حالة من الفوضى وشيوع الاضطرابات!

ولكنني أقصد أن أسباب استبعاد أمريكا لإيران من المشاركة في الحرب على داعش غامضة، وليست مجلبة للراحة واستقرار الفكر، وقد حل القلق محل الاطمئنان، وهنا لا أجد سوى دعاء «ربنا يستر»!

وعندما أقول «ربنا يستر»، فهذه حقيقة لا ريب فيها، لأن الموقف جد خطير، وتعتريه التعقيدات من كل جانب، فها هو النظام السوري يُعلن أن أي ضربات ستتم على الأراضي السورية من دون إذنه يمثل عدوانا على سوريا، وها هي وسائل الإعلام تعلن أن إيران تخطط لتوغل عسكري في العراق لحماية الشيعة، وها هي موسكو تُعلن أن ضرب داعش في العراق أو سوريا من دون تفويض من مجلس الأمن يعد عملا عدوانيا، وها هو مجلس النواب الأمريكي يُعلن أنه لم يوجد اتفاق على تسليح المعارضة المعتدلة في سوريا!

بقلم:
د. شحاتة غريب *

وفي ظل كل هذه التعقيدات يثور التساؤل حول الحرب على داعش، وهل تمثل نهاية للإرهاب أم أنها بداية لنشوب حرب كبرى في المنطقة؟! وهل هذا هو تخطيط أمريكي للزج بنا إلى حرب طائفية في المنطقة العربية؟!

لست أدري لماذا تذكرت لقاء السفيرة الأمريكية في العراق مع صدام حسين قبيل غزوه الغاشم للكويت، وإعلان بداية حلول الكوارث على الأراضي العراقية؟!

هل نفس السيناريو يتكرر من أوباما؟!

هل الغرض من استبعاد إيران هو العلم اليقيني بأنها لن تصمت عند ضرب سوريا، وستشارك في صد الهجمات الجوية ضدها، وهنا تفر أمريكا وتترك ساحة المعركة لتتحول بين العرب من ناحية، وإيران من ناحية أخرى؟!

ولذلك يتحتم علينا نحن العرب أن يعمنا الحرص والتحوط، وأن يكون عنواننا هو الحذر وعدم التورط في أية مخططات تدفع بنا إلى حرب لا نهاية لها، فالحرب على داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية تعبر وبحق عن مدى جدية واشنطن ومصداقيتها في تحقيق الاستقرار داخل الأراضي العربية، لكنني لا أثق في النوايا الأمريكية!

وإذا كان البعض يفترض حسن النية، فلا أختلف معه في افتراض ذلك، ولكن الماضي البعيد والقريب على حد سواء لا يشهدان للإدارات الأمريكية بحسن النوايا تجاه القضايا العربية!

وهنا يتحتم علينا التكاتف لمحاربة الإرهاب، وأن تكون بداية حقيقية للقضاء عليه، من دون أن نتورط في إطلاق صافرة البداية لحرب كبرى لا تقضي على الوطن فقط، بل قد تقضي على المنطقة برمتها!

* أستاذ مشارك بكلية الحقوق – جامعة البحرين

أفق

عبدالله خليفة

زئبقية الوعي

الفئات الوسطى الصغيرة ذات وعي زئبقي مترجرج متذبذب بين الطبقات المالكة والعاملة.

في زمنية الأزمة تقارب الوعي الوطني واليسار وتزايد عليهما، لهذا كانت أشكال الوعي والأدب والفن مصبوغة بمزايدات دفاعاً عن الكادحين ومقاربة العلمانية ونقد الوعي الميتافيزيقي بلغات متطرفة حماسية زائفة، وحينئذ لم تكن تصنع مقاربة عقلانية من الواقع، وترفض المؤسسات السياسية والدينية بجرة قلم!

كان انحدارها إلى صفوف العاملين وفقدانها مدخراتها يجعلها تشتط وترفع السلاح الوهمي وتفجر بالونات الهواء ويغدو الشعراء أفواهاً صاخبة تلقي الجمر في الشوارع!

تتغير هذه اللغة مع تصاعد أسعار النفط، وظهور السيارات الخاصة بوفرة، ونمو المنازل الغامضة في البرية، والذي كان يكتب قصصاً عن الولادات العسيرة لنساء الأزقة الفقيرة ويصف العاملين في كوابيس المصانع ويضع أيدي الضحايا في لوحاته يقدم برامج مسلية رخيصة في التلفزيون، ويكتب أناشيد صوفية مدائحية، ولا يرى في الواقع أية أخطاء جسيمة والذي يحشد فئات الفقراء في فصوله الروائية الواعدة ينسحب نحو قواقع الذات والتهويمات الصوفية ويؤيد طوابير المتسولين السياسيين. والذي يؤيد نزول الطبقة العاملة الشارع ينزوي في المؤسسة البنكية لا يتنفس خارجها.

ليس ثمة مقاربة عقلانية بأن يطور لغته الصاخبة للزمن الماضي في حفر نقدي عقلاني للواقع، وألا يصطخب هذا الصخب كله لليمين ويترنح فوق حبال السياسة والكتل أو يغلق فمه عن أي نقد ويرى الواقع جميلاً كله ويهرب لقضايا السياسة في المنطقة ويطرحها بأشكال أقرب لأدعية الشحاذين، والذي لم يكن يصلي يخرج لصلاة الفجر.

الفئات البرجوازية الصغيرة هي منتجة أشكال الوعي، منها يظهر المتعلمون وقلة منهم عمال، وعليها معتمد صناعة العلوم والثقافة ولكن مع ضياع معايير النقد والعلم تنتشر الأحكام الجائرة، ومن يرفض الزواج بامرأة ثانية نراه متعدد الزوجات كثير الرحلات!

قدرات هذه الفئات أنها توحد الطبقات في مواقف وطنية عقلانية وتجمع بينها وتخفف من تضاداتها، وتخلق جسوراً بين اليمين واليسار، لكن مع ترنحها لمواقف يمينية متطرفة وتركيزها على مصالحها الشخصية وتسلقها في كل مكان ونشرها هذه المعايير في الوعي والصحافة فإن فوضى فكرية سياسية تحدث، وتخرج أفاعي التخلف وترتد التيارات للوراء وتضيع ساحات الوطن.

الرواية الواقعية تغدو خرافة والحفر في الواقع يصير انتهازية باحثة عن نقاط الضوء المسرحية والتلاعب بالكلام، والمسرح يغلق أفواهه النقدية وتُعرض المدائح السلطانية في الخطب ولا يعد ثمة موقف نقدي من قضايا الفكر والهجوم عليه، وهذه الفجائع المتطرفة لا تحصل على درس ونقد متبصر من أجل رصانة وأمانة!

التحول الدراماتيكي في اليمن

ما حدث في اليمن خلال الأيام القليلة الماضية لم يكن مفاجئا بل كان متوقعا منذ حدوث القلاقل في اليمن والفوضى التي أدت إلى سقوط النظام السابق بشكل أو بآخر كان واضحا منذ البداية أن المتمردين الحوثيين ذاهبون في ظل الفوضى وفي ظل تفكك أركان الدولة وضعف المؤسستين العسكرية والأمنية إلى إحداث البلبلة والفوضى وتهديم أركان الدولة تمهيدا للسيطرة عليها أو للانفصال بعد أن تمكنوا خلال السنوات الأربع الماضية من تكديس السلاح والأموال وحشد الرجال استنادا إلى الدعم المالي والعسكري اللامحدود القادم من إيران صراحة كما أعلنت عن ذلك السلطة في اليمن في أكثر من مناسبة.

بقلم:
د. نبيل العسومي

إذن لم يكن هذا السقوط المدوي لصنعاء مفاجئا وإنما الذي كان مفاجئا حقيقة هو سرعة السقوط وسهولته وحدوثه بدون مقاومة تقريبا أو مقاومة صغيرة جدا، هذه المفاجأة أكدت للقاصي والداني أن الدولة اليمنية في الأساس قد أصبحت دولة هشة رخوة منذ عام ٢٠١١ حيث انهكتها الفوضى اليومية في الشوارع وأضعفت هيبتها كما أنهكتها الحرب الأهلية والصراعات في الجنوب والشمال وكذلك الحرب ضد الإرهاب بعد أن تمكنت القاعدة من احتلال مواقع متقدمة في هذا البلد العربي المهم.

إذن لم يكن مفاجئا سقوط صنعاء ولكن أن يتمكن الحوثيون في أيام قليلة من السيطرة عليها واحتلالها فهذا له معان عديدة ودلالات خطيرة ليس على مستوى اليمن فحسب ولكن على صعيد المنطقة كلها لأن الحوثيين ليسوا مجرد حزب أو جماعة سياسية يمنية محلية تناضل من أجل مبادئ وشعارات وأهداف سياسية وطنية فقط وإنما هي جماعة ذات ارتباطات اقليمية واضحة تنطلق من إيران وتمر إلى حزب الله ومنه إلى العراق مما يشكل مثلثا لمحاصرة المنطقة الخليجية وزعزعة استقرارها وإدخالها ضمن سلسلة متواصلة من الفوضى غير الخلاقة التي أرادها الأمريكان وخطط لها ورسموها في عقول العديد من شباب المنطقة وزعاماتها السياسية المعارضة.

الأمريكان ليسوا بعيدين عما يحدث في هذه المنطقة من تداعيات وزلازل لأن هدفهم الرئيسي على ما يبدو هو ضرب وحدة واستقلال البلدان العربية عامة والبلدان العربية الكبيرة المهمة خاصة ومنها اليمن.

المدهش أنه بالرغم من وضوح التآمر الأمريكي والتواطؤ الغربي والتآمر الإيراني على منطقتنا الخليجية تحديدا فإنه لا يبدو أن القيادات السياسية في المنطقة واعية بشكل كاف لمخاطر وجود تيارات وجماعات تتآمر وتخون من أجل الهيمنة على السلطة أو على جزء منها أو على تحقيق مكاسب في السلطة والثروة والأرض.

والمدهش أيضا هذه الخيانات العسكرية التي حدثت في منطقة عمران وفي مقدمتها اللجنة العسكرية التي كانت دليلا على تواطؤ قيادات في الجيش والمعسكرات التي سلمت من دون طلقة رصاص، ونفس الأمر ينطبق على تسليم مناطق حيوية إلى الحوثيين في صنعاء من دون قتال.

إن ما حدث في اليمن يطرح العديد من التساؤلات منها على وجه الخصوص:

١- إلى أين تتجه الدولة اليمنية؟ هل إلى التفكيك والعودة إلى الانفصال بحيث يفصل الجنوب عن الشمال وينفصل الحوثيون في صعدة والمناطق التابعة لهم مع تأمين منفذ بحري لهم مثل ما تقول بعض السيناريوهات؟

٢- هل يتجه الحوثيون بعد سيطرتهم العسكرية على صنعاء وعلى مناطق مهمة في الشمال إلى قيادة اليمن وبالتالي تحويلها إلى دولة مهيمنة عليها لمضايقة السعودية تحديدا وابتزازها بحيث تكون بين فكي الجماعات الطائفية التابعة لإيران على الحدود مع العراق والجماعات الحوثية المتطرفة على الحدود مع اليمن؟

٣- هل أن الجماعات المهزومة في هذه المعركة السياسية العسكرية سوف تسكت وترضى بالهزيمة وتقبل بالحل المفروض عليها أم سيستمر الوضع في شكل حرب أهلية تأتي على الأخضر واليابس في هذا البلد المنهك؟

٤- هل أن هذه المعركة السياسية العسكرية في جوهرها هي تصفية سياسية مبرمجة ومخططة للقضاء على تيارات سياسية معينة ضمن توافقات اقليمية؟

إن الحقيقة أنه وبعد سقوط عمران وسقوط صنعاء قد أدرك حزب كبير مثل حزب الإصلاح قوانين اللعبة متأخرا وأن الهدف من دخولهم الحرب الأهلية في مواجهة الحوثيين النتيجة ستكون واحدة من اثنين: إما إضعافهم والقضاء عليهم عسكريا، وإما أن يستسلموا للأمر الواقع وأن يقبلوا بهيمنة الحوثيين والقبول بالحل المفروض عليهم، ولذلك رأينا بوضوح كيف ترك حزب الإصلاح الأمور تمضي إلى تسليم صنعاء بهذه السهولة حيث ترك الإصلاح الحوثيين حتى وصلوا إلى مداخل صنعاء ودخلوها بدون قوة ولم يستميتوا في قتال الحوثيين على مداخل صنعاء ولا في وسطها ولذلك كان واضحا أن هنالك عملية انهيار كامل ونهائي لما بقي من الدولة اليمنية لتجلس هذه الجماعة الحوثية في صنعاء وتفرض شروطها وأجندتها على الجميع والانتقال إلى الخطة البديلة وهي تمنح الحوثيين كل ما يطالبون به سواء المطالبة المعلنة أو الخفية ومنها أن يكون لهم استقلال كامل أو أن يكونوا المتحكمين في دواليب السياسة في صنعاء.

إن هذا التحول الدراماتيكي في الحالة اليمنية هو مجرد مقدمة لزلزال ستكون له تداعيات وارتدادات أكيدة على المنطقة ولا اعتقد أنه من الحكمة أن يقف الخليجيون مكتوفي الأيدي بلا حراك أمام هذا التهديد الجديد لاستقلالهم واستقرار اقليمهم الذي بات من الواضح أن إيران هي التي تعبث به.